المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution *for* Human Rights

استمارة حضور جلسات المحاكمات
للتحقق من ضمانات المحاكمة العادلة

الطبعة الأولى - 2018

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution *for* Human Rights

استمارة حضور جلسات المحاكمات
للتحقق من ضمانات المحاكمة العادلة

المقدمة

يُعدّ الحق في المحاكمة العادلة حجر الزاوية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، إذ يهدف إلى حماية الأشخاص من انتقاص حقوقهم المتعلقة بمراكزهم القانونية أمام الجهة القضائية منذ لحظة القبض عليهم، وأثناء احتجازهم قبل تقديمهم إلى المحاكمة وأثناءها، حتى آخر مراحل المحاكمة (الاستئناف أو التمييز).

ولا يمكن اعتبار المحاكمة عادلة، أو مشهودًا لها بالعدل إلا إذا توافر لها شرطان على الأقل؛ أولهما: أن تسترشد إجراءات المحاكمة كلها من بدايتها إلى نهايتها بالدستور والتشريعات المحليّة المنظمة لعملها، والصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة، وثانيهما: أن تقوم سلطة قضائية مستقلة ومحايدة بتطبيق هذه الإجراءات المنظمة لها.

ولما كانت أحكام القانون رقم (26) لسنة 2014 بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، المعدل بالمرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2016 قد منحت المؤسسة الوطنية ولاية واسعة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك رصد أوضاع حقوق الإنسان ومتابعة إجراءات سير العدالة وفقًا للمعايير الوطنية والإقليمية والدولية لحقوق الإنسان، فإنها في ذلك تقوم بمراقبة ورصد مدى تحقق ضمانات المحاكمة العادلة، وذلك بمراقبة تلك الضمانات في مرحلتيها السابقة للمحاكمة أو أثناء المحاكمة، والتي تأتي على الوجه التالي:

أولا: الحقوق في المرحلة السابقة للمحاكمة، وتشمل:

- الحق في الحرية.
- حق الشخص المحتجز في الاطلاع على المعلومات الخاصة به.
- الحق في الاستعانة بمحامٍ قبل المحاكمة.
- الحق في الاتصال بالعالم الخارجي.
- الحق في المثول دون إبطاء أمام قاضٍ أو جهة قضائية أخرى على وجه السرعة.
- الحق في الطعن في مشروعية الاحتجاز.
- الحق في محاكمة عادلة خلال مدة زمنية معقولة أو الإفراج عن الشخص المحتجز.
- الحق في مساحة زمنية وتسهيلات كافية لإعداد الدفاع.
- الحق في التزام الصمت أثناء التحقيق وحظر الإكراه على الاعتراف.
- الحق في أوضاع إنسانية أثناء الاحتجاز وعدم التعرض للتعذيب

ثانيًا: الحقوق في المرحلة أثناء المحاكمة، وتشمل:

- الحق في المساواة أمام القانون والمحاكم.
- الحق في المحاكمة أمام محكمة مختصة مستقلة ونزيهة مُشكّلة وفق أحكام القانون.
- الحق في النظر المنصف والعلني للقضايا.
- الحق في التمتع بمبدأ قرينة البراءة.
- الحق في عدم الإكراه على الاعتراف بالذنب.
- الحق في استبعاد الأدلة المنتزعة نتيجة للتعذيب أو غيره من ضروب الإكراه.

- حظر تطبيق القوانين الجنائية بأثر رجعي أو محاكمة المتهم على ذات الجرم مرتين.
- الحق في المحاكمة دون تأخير غير مبرر.
- الحق في الدفاع.
- الحق في حضور جلسات المحاكم.
- الحق في استدعاء الشهود واستجوابهم.
- الحق في الاستعانة بمترجم شفهي وترجمة تحريرية.
- الحق في معرفة منطوق وأسباب الحكم.
- الحق في التظلم والاستئناف والطعن في الأحكام القضائية.
- الحق في التعويض عن الخطأ في تطبيق العدالة.

ولعل من أبرز المعايير الوطنية والإقليمية والدولية لحقوق الإنسان، التي تستعين بها المؤسسة الوطنية أثناء رصدها ومراقبتها مدى تحقق ضمانات المحاكمة العادلة، ما ورد في دستور مملكة البحرين، وقانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2002 وتعديلاته، وقانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (12) لسنة 1971 وتعديلاته، إلى جانب ما تضمنته أحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي صدقت عليه مملكة البحرين بموجب القانون رقم (7) لسنة 2006.

يُضاف إلى ذلك، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي انضمت إليه مملكة البحرين بموجب القانون رقم (56) لسنة 2006، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي انضمت إليه مملكة البحرين بموجب المرسوم بقانون رقم (4) لسنة 1998، وبروتوكول إسطنبول، إلى جانب التعليقات العامة للجان هيئات المعاهدات، والتقارير الصادرة عن المقررين الخواص وفرق العمل التابعين لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

ولا يمكن إغفال الدور البالغ الأهمية للمبادئ والقواعد الأممية ذات الصلة، ولاسيما المبادئ الأساسية لاستقلال القضاء، والمبادئ الأساسية الخاصة بدور المحامين، ومجموعة المبادئ الخاصة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، ومبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية، والقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، وقواعد الأمم المتحدة الدنيا للتدابير غير الاحتجازية، وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات.

وعليه، تأمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن تكون استمارة حضور جلسات المحاكمات المرفقة، أداة استرشادية للباحثين والمختصين والمهتمين والمدافعين عن حقوق الإنسان، حول أهم الركائز التي تقوم عليها ضمانات المحاكمة العادلة أثناء المحاكمة وفقًا لما أقرته المعايير الوطنية والإقليمية والدولية لحقوق الإنسان، بلوغًا إلى جعل حقوق الإنسان نمط حياة.

أولا: استمارة مراقبة إجراءات المحاكمة

اسم ممثل / أسماء ممثلي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان	

اليوم والتاريخ		الوقت		صباحًا/مساءً

نوع المحكمة المختصة	الرجاء وضع دائرة حول المحكمة المختصة	
المحاكم المدنية/الإدارية	تنظر في المسائل المتعلقة بمنازعات الأفراد المدنية والتجارية والإدارية، والمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية لغير المسلمين، وتنظر المحاكم المدنية بدائرة إدارية المنازعات الإدارية بين الأفراد والحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة.	
محكمة الاستئناف العليا المدنية	المحكمة الكبرى المدنية	المحكمة الصغرى المدنية/ مكتب إدارة المنازعات (بالنسبة إلى عقود الإيجار)

المحاكم الشرعية/الأسرة	تنظر في المسائل المتعلقة بالأحكام الواردة في قانون الأسرة، ولاسيما مسائل الأحوال الشخصية والوصية والهبة والميراث والوقف.				
محكمة الاستئناف العليا الشرعية		المحكمة الكبرى الشرعية		المحكمة الصغرى الشرعية	
الدائرة الشرعية السنية	الدائرة الشرعية الجعفرية	الدائرة الشرعية السنية	الدائرة الشرعية الجعفرية	الدائرة الشرعية السنية	الدائرة الشرعية الجعفرية

المحاكم الجنائية	تنظر في المسائل المتعلقة بأحكام قانون العقوبات والقوانين العقابية الأخرى.	
محكمة الاستئناف العليا الجنائية	المحكمة الكبرى الجنائية	المحكمة الصغرى الجنائية

المحاكم العمالية	تنظر في المسائل المتعلقة بمنازعات الأفراد الخاضعين لقانون العمل في القطاع الأهلي.
المحكمة الكبرى العمالية	مكتب إدارة الدعوى العمالية (محاولة للصلح/ يصدر تقرير)

محاكم التمييز	الدائرة المدنية	الدائرة الشرعية	الدائرة الجنائية

رئيس المحكمة/ أو أعضاء هيئة المحكمة		

اسم المتهم/ أسماء المتقاضين/ الجهة / الجهات		

هل المتهم حدث؟		لا		نعم	إذا كان الجواب نعم، فما العمر؟	

موضوع القضية	

رقم الجلسة (الأولى/الثانية ... الأخيرة)		في حال لم تكن هذه هي الجلسة الأولى الرجاء تحديد تاريخ وأرقام الجلسات السابقة

الرقم	السؤال	نعم	لا	لم يتبين
1	هل بدأت الجلسة في موعدها المقرر سابقا؟			
	إذا كانت الإجابة لا، فما هي أسباب تأخر عقدها؟ ومن كان متأخرًا؟ وهل تم الاعتذار عن تأخرها؟ ومن قام بذلك؟			
2	هل كل ما يقال في الجلسة يسمع بوضوح في القاعة؟			
3	هل كانت الجلسة مغلقة؟			
	إذا كانت الإجابة نعم، فاشرح من طلب ذلك، وكيف تم إعلان عقدها، وهل قام القاضي بإبداء الأسباب التي دعته إلى جعلها مغلقة.			
4	هل كان لدى القاضي مشكلة في حضور ممثل المؤسسة في القاعة، أو قيامه بأخذ الملاحظات؟			
	إذا كانت الإجابة نعم، الرجاء توضيح الأسباب.			
5	هل كان للمتهم أو المتقاضين تمثيل من قبل المحامي أو هيئة الدفاع؟			
6	هل كان المتهم أو المتقاضون موجودين في القاعة؟			
	إذا كانت الإجابة لا، الرجاء توضيح أسباب عدم وجوده / وجودهم.			

الرقم	السؤال	نعم	لا	لم يتبين
7	هل بدا على المتهم أو المتقاضين التعب أو الإرهاق؟			
	اذا كانت الإجابة نعم، الرجاء توضيح حالته/ حالتهم.			
8	هل كان المتهم أو المتقاضون يقف/ يقفون في غرفة زجاجية؟			
	إذا كانت الإجابة لا، الرجاء توضيح أين كان موجودًا/ كانوا موجودين.			
9	هل اشتكى المتهم أو المتقاضون من عدم سماع مجريات الجلسة؟			
	إذا كانت الإجابة نعم، فماذا تم بخصوص ذلك؟			
10	هل كان أقرباء المتهم أو المتقاضين موجودين في قاعة المحكمة؟			
	إذا كانت الإجابة نعم، فمن هم؟			
11	هل كان ممثل النيابة العامة (في القضايا الجنائية) حاضرًا في قاعة المحكمة قبل أو بعد أو أثناء استراحة الجلسة؟			
	إذا كانت الإجابة نعم، الرجاء توضيح من هو، وهل كان موجودًا مع القاضي، وهل كانا موجودين معا في غرفة المشورة؟ وما هي المدة التي قضياها في الداخل؟			

الرقم	السؤال	نعم	لا	لم يتبين
12	**هل استمع القاضي لكل أطراف الدعوى، واستفسر منهم إذا كانت لديهم أي طلبات أو أسئلة أخرى؟**			
	إذا كانت الإجابة لا، فمن الذي لم يتم سؤاله؟			
13	**هل أجاب القاضي عن استفسارات وأسئلة أطراف الدعوى؟**			
	إذا كانت الإجابة لا، الرجاء توضيح ما الذي حدث.			
14	**هل بدا على القاضي أنه غير ملم بالقضية، أو أنه غير مستعد للجلسة؟** مثلا لم يعرف ما هو مكتوب في الأوراق، وقع في أخطاء بالنسبة إلى القضية المنظورة، سأل أسئلة عامة ... الخ؟			
	إذا كانت الإجابة نعم، الرجاء توضيح ما الذي جعلك تعتقد ذلك، وكيف أكمل القاضي الجلسة؟			
15	**هل قدم القاضي شرحًا للإجراءات التي تم اتباعها في القضية؟**			
	إذا كانت الإجابة نعم، الرجاء توضيح ما هي الإجراءات.			
16	**هل كان كلام القاضي واضحًا ومفهومًا؟**			
	اذا كانت الإجابة لا أو لم يتبين، الرجاء التوضيح.			
17	**هل كان القاضي حادًا في تعامله مع الحاضرين في القاعة؟**			
	إذا كانت الإجابة نعم، فاشرح ما الذي حدث، ومع من.			

الرقم	السؤال	نعم	لا	لم يتبين
18	هل قدّم القاضي فرصًا متساوية لكلا طرفي الدعوى لتقديم دفوعهما، ومناقشة الشهود، وعاملهما بالطريقة نفسها؟			
	إذا كانت الإجابة لا، فاشرح ما الذي حدث.			
19	اذا كانت هناك ادعاءات بالتعذيب، أو الحصول على اعترافات تحت التعذيب، فهل استمع القاضي إليها؟			
	إذا كانت الإجابة نعم، الرجاء توضيح الإجراءات التي تم اتخاذها، وإذا كانت الإجابة لا، الرجاء تقديم شرح لما جرى.			
20	هل كان المتهم / المتقاضون بحاجة إلى وجود مترجم أو خدمة الترجمة؟			
	إذا كانت الإجابة نعم، الرجاء توضيح هل تم توفيرها أم لا.			
21	هل حضر في القاعة أفراد من الجمهور وممثلو الجمعيات والسفارات الأجنبية؟			
	إذا كانت الإجابة نعم، الرجاء تحديد من كان موجودًا، وإذا كانت الإجابة لا، الرجاء تقديم أسباب ذلك إذا كانت معروفة.			
22	هل تم سؤال الشهود؟			
	إذا كانت الإجابة لا، الرجاء توضيح الأسباب.			

الرقم	السؤال	نعم	لا	لم يتبين
23	هل تم استعراض الأدلة؟			
	إذا كانت الإجابة نعم، الرجاء توضيح ذلك.			
24	اذا تم تأجيل الجلسة، فهل تم تقديم أسباب لهذا التأجيل؟			
	إذا كانت الإجابة نعم، الرجاء تحديد تلك الأسباب. وإذا كانت الإجابة لا، الرجاء تقديم أسباب ذلك إذا كانت معروفة.			
25	إذا انتهت الجلسة بإعلان منطوق الحكم، فهل كان منطوق الحكم واضحًا؟			
	إذا كانت الإجابة لا، الرجاء بيان الأسباب.			
26	الرجاء تقديم شرح حول ما تم خلال الجلسة.			

27	**الرجاء تقديم نبذة عن الحكم الصادر.**

28	**أي معلومات أخرى.**

ثانيا: استمارة مراقبة قاعة المحكمة

الرقم	السؤال	نعم	لا	لم يتبين
1	هل كان مبنى المحكمة واضحًا وعليه لوحة مكتوب عليها اسم المحكمة؟			
2	هل كان مدخل المحكمة مخصصًا للأشخاص ذوي الإعاقة؟			
3	هل كانت هناك دورات مياه مخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة؟			
4	هل تم وضع حواجز معمارية في تصميم مبنى المحكمة تعوق دخول أو وصول الأشخاص ذوي الإعاقة (مثل وجود عتبات، أو ممرات ضيقة ...الخ)؟			
5	عند دخول مبنى المحكمة، هل تم التأكد من بطاقة الهوية من قبل أفراد الأمن؟			
	اذا كانت الإجابة نعم، الرجاء تقديم شرح عمّا فعله أفراد الأمن (فتشوا الحقائب، دوّنوا المعلومات، تأخروا في الموافقة ... الخ)			
6	هل كان بحوزة أفراد الأمن أجهزة كشف المعادن؟			
7	هل قدم أيّ من موظفي المحكمة المساعدة من دون طلبها؟			
8	هل كان هناك مكتب خدمات المراجعين أو مكتب الاستعلام؟			
9	إذا كانت الإجابة نعم، فهل من السهولة العثور عليه عند دخول مبنى المحكمة؟			
10	هل قام ممثل المؤسسة بطلب الحصول على معلومات من مكتب خدمات المراجعين أو مكتب الاستعلام حول مكان عقد الجلسة، ورقم القاعة؟			
11	هل تم توفير غرفة مخصصة لقراءة أوراق القضايا؟			
12	هل أجهزة التكييف والإضاءة تعمل بشكل جيد في قاعة المحكمة؟			
	إذا كانت الإجابة لا، الرجاء تقديم شرح عمّا حصل.			
	أسئلة مخصصة لدور وعمل سكرتارية المحكمة	نعم	لا	لم يتبين
13	هل كانت هناك قائمة إلكترونية بالجلسات المنظورة في مبنى المحكمة؟			
14	هل المعلومات المعطاة بشأن مكان وموعد ووقت جلسات المحاكمة واضحة ومحددة ومحدَّثة حتى تاريخه؟			
15	هل موظفو سكرتارية المحكمة يعلقون بطاقات التعريف بهوياتهم؟			
16	هل طلب ممثل المؤسسة معلومات من قبل موظفي سكرتارية المحكمة؟			
	إذا كانت الإجابة نعم، فما هي المعلومات المطلوبة؟ وهل حصل على إجابات عنها؟ وإذا كانت لا فلماذا؟			

Hotline 80001144 الخط الساخن

Tel: +973 17 111 666, Fax: +973 17 111 600, P.O. Box 10808, Manama, **Kingdom of Bahrain**

www.nihr.org.bh info@nihr.org.bh nihrbh +973 396 366 43